بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم ٭ وبالله العون والعصمة والتوفيق

الحمد لله حمدًا لا يحصى والصلوة على محمد في الآخرة والاولى ٭ وبعد فان الذي صرفنا وكدنا اليه تحصيل ما وجدناه في كتب المتقدمين وقرناه من ذرر الاولين فحصلا اخيارا اللئالي من كل ماء وجتنا من الغياض والاطناب مجتنبا عن الاحاز المتضمن للالغاز مجتنبا فيه الافصاح المفيد للايضاح ونكون الترتيب على ان نفصل المطالب بعضها عن البعض ثم نرد فيها اما بالاحكام واما بالنقض ثم نذيلها بالشكوك المشكلة والاعتراضات المعضلة ثم نتبعها ان قدرنا بالحل الشافي والجواب الوافي وربما وقع في اثناء ذلك بالخلاف المشهور ونقض كلام الجمهور ولذلك انها المطالب خطيرة ان العاقل لا يجيز عن الخوض اذا وجدنا الى تقريره سبيلا ولا يرغب عن المعروف اذا وجد عليه دليلا اجملا او مفصلا وان الذين يخرمون بموافقة الاوليين في كل قليل وكثير ويجترمون بمفارقتهم في النقير والقطمير يعلمون ان اولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع لمتقدميهم مخالفين وعلى كلامهم معترضين وعن مقالاتهم معرضين وبذلك مصرحين لا معرضين فان كان ذلك مردودا ولا عن مقبول فقد صار المتقدم مقدوحا فانه لمخالفته متقدميه واعتراضه على كلام معلميه وان كان ذلك مشربا هنيا ومنهجا سنيا ونحن بزعم هذا المقلد مأمورون بافتفاء اثارهم والاهتداء بانوارهم فقد صارت طريقتنا في التقوم في المضايق والخوض في لجج بحار الدقائق التي ربما تاذت مصادمات شعبها ونهاياتها واصطكاكات اواخرها وغاياتها الى ترك بعض المقبولات والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والصراط المستقيم فصار فواتح وجوب اتباع الاولين موجبا عليهم ترك ذلك والتمسك بالادلة والبراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضا فساد طريقة قوم نصبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل غث وسمين وباطل وهجين ظنا منهم انهم لما جعلوا انفسهم اضدادا لاولئك الاكابر فقد اخرطوا في سلكهم وانخزطوا الى حانبهم كلا علم حصلوا من ذلك الا على اطهار بلادتهم الوافرة وغباوتهم الظاهرة وكلامهم في النقصان واخذهم بمجامع الجهل والنسيان والملخص فيما ان الفريقين لبسا على المنهج القويم وان كلا طرفي قصد الامور ذميم اخترنا الوسط من الامرين والقول الاجس من القولين وهو ان نجتهد في تقرير ما وصل الينا من كلماتهم وتحصيل ما من مقالاتهم وان عجزنا عن تلخيصه وتجريده واظهار وجه تقريره اشرنا الى وجه الاشكال وذكرنا ما هو الذي الغضال ثم نجتهد فيه اما تاويل محصل لهم او تلخيص محصلهم المذكور في متفرقات صحفهم فنذكر كما نا هذا كالمتضمن لكل ما في غضون

من حسنه والزائد على غيره نكت حقيقية ولطائف علمية واصولة متوهمة واجوبة لائحة واضحة ولا يعترف لي بما ذكرته الا من احاط باكثر كلام العقلاء ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى يمكنه التمييز بين القديم والجديد والطارف والتليد ولما كان كلامنا مشتملا على اشرف العلوم الحكمية وارفع المباحث الحقيقية اردنا ان نخدمه بخزانة كتب من هو افضل عصره وواحد دهره حسبا ونسبا وموروثا ومكتسبا وهو الصدر الصاحب الاجل الكبير المنعم الاستاذ قوام الدين نظام الاسلام ملك الوزراء ابو المعالي سهل بن العز نر المستوفي حرس الله فضله وافضاله ورفعته واقباله وهو الآخذ بحامع الكمالات القوانين العلمية والعملية والواصل الى النهايات الشريفة في السعادتين الدنيوية والاخروية والمتشبه بالمساعي العالية في الرفع عن نيل الامور السافلة الزائلة والصارف للعناية الى ان ينقش نفسه الشريفة بطابع الوحي والتاهب لنفحات فيض العدل والجود فنسال الله تعالى ان يمتع اهل العلم بمكانه كما يحقه بالفضائل من بين زمانه وان يوفقنا بفضله وطوله لاتمام هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم فانه لاتم الصالحات الا بنعمته ولا تتم البركات الا برحمته ثم انا رتبنا هذه الجملة على كاس وخاتمة الكتاب الاول في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري انواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه خمسة ابواب الباب الاول في الوجود وفيه عشر فصول الفصل الاول في انه غني عن التعريف اعلم ان التعريف على وجهين احدهما ان يكون الغرض منه افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل والثاني ان يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منتهية وان كانت اخفى من المعرف في نفس الامر فتعريف الوجود على الوجه الثاني جايز واما على الوجه الاول ففيه تردد فان خلقا من المتقدمين فانهم يعرفون الوجود بانه الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وربما يقولون انه الذي يكون فاعلا او منفعلا وهذان التعريفان غير صحيحين اما اولا فلانه لا بد فيهما من استعمال لفظة ما او الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات الوجود ولا شك ان من مفهومات هذه الالفاظ الاربعة تفاوتا مذكورا من الجانبين واما ثانيا فلان الصحيح اخفى من الوجود لانها عبارة عن امتناع الوجود او العدم او مما والعلم بالوجود متقدم على العلم بالامتناع وكذلك الخبر هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم اخر بالنفي او الاثبات وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان الجمهور يعرفون الوجود بانه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا ولان الفاعل موجود له اثر والغير ومعرفة كل متوقفة

على معرفه الوجود فبطل البرهان واعلم انه ليس يجب ان يكون كل تصور مكتسبا والا لزم
التسلسل اما فى موضوعات متناهية وهو الدور او غير متناهية وهو المسمى بالتسلسل
المحال واذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا ان نبتدل امورا ثلثة فى هذا الموضع الاول
ان الوجود اولى التصور الثانى انه يمتنع تعريف الماهية انه اول الاوايل فى التصورات وهذه
المباحث متغايرة وان كانت متقاربة اما الاول فمن وجهين الاول ان العلم بان الامر الخلو
عن النفى والاثبات علم اولى بديهى والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور
الوجود والعدم والسابق على الاولى اولى ان يكون اولا فتصور الوجود اولى الثانى
ان علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم بالجزء سابق على
العلم بالكل فعلمه بالوجود سابق على علمه بوجوده والسابق على غير المكتسب اولى ان لا يكون
مكتسبا فان قيل لم لا يجوز ان يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسبا فنقول ابطال ذلك
سابق فى علم النفس وسقدر التسليم لا يقدح فى المقصود لانا مالم نعرف وجود الدليل لا يمكننا
ان نستدل به على المدلول ولا يمكن ان يكون العلم بوجود كل دليل مستفادا من دليل اخر لاستحالة
الدور والتسلسل فلابد وان ينتهى الى دليل لا احتياج فى العلم بوجوده الى دليل اخر فيكون العلم
بوجود ذلك الدليل اوليا لكن تصور الوجود سابق على ذلك العلم الاولى والسابق على الاولى اولى
ان يكون اوليا فاذا تصور الوجود اولى وهو المطلوب واما بيان الوجود لا يمكن تعريفه لان
تعريف اما ان يكون بنفسه او بما يكون داخلا فيه او بما يكون خارجا عنه والاول باطل لاستحالة
كونه معلوما قبل كونه معلوما والثانى باطل لان جزء الوجود اما ان يكون وجودا او لا يكون
فان كانت وجودا كان الوجود الواحد وجودات وايضا فلانه يلزم ان يكون الشئ محتاجا الى
مثله وان لم يكن وجودا فعند اجتماعهما اما ان يحدث خاصة الوجود او لا يحدث فان لم
يحدث كان الوجود عبارة عن مجموع امور عدمية وان حدث خاصة الوجود فكون ذلك
المجموع موثرا فى ذلك الوجود او قابلا له فلا يكون التركيب فى نفس الوجود بل فى قابله فيكون
تعريفه تعريفا له بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه او فاعله واما تعريفه بلوازمه فهو ايضا
باطل لانا مالم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يكن ذلك اللازم معرفا له واتصافه به
عبارة عن ثبوت ذلك الوصف فلو عرفنا الوجود المطلق بانه الذى وصفت له الحقائق العلانية
كما قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخاص لكنا بينا ان المطلق جزء من المخصوص فيلزم منه
تعريف البسيط بالمركب وذلك محال فثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود والذى وصل الينا
ممن قبلنا فى هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد او بالرسم والاول باطل لان

ذكر اهتمام بعض الناس بتصور الوجود اول التصور

بيان ان

ان مع

نقل كلام الاوائل فى الوجود

الجزء مركب من الجنس والفصل وليس للوجود جنس ولا فصل والثانى باطل لانا عند الاستقرا
وجدنا الوجود اعرف من كل ما يحاول تعريفه وهذا الكلام ضعيف اما قوله الجزء مركب
من الجنس والفصل فقد عرفت بطلانه فى المنطق وقوله الوجود غير مركب منهما فلم يدل عليه
بل اقتصر على الدعوى وقوله لا يمكن تعريفه غير مسموع لان الاستقرا لا يفيد العلم واما بيان
انه اولى الاوايل فى التصورات فقد قيل فيه لانه اعم الامور والاعم حتى الاخص والعلم بالكل
متوقف على العلم بالجزء والذى يحتاج العلم بالشئ الى العلم به يكون لا محالة اعرف فالوجود
اعرف وهذا ضعيف لان قوله الاعم حتى الاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجى
العام لا يكون جزءا من الموصوف والوجود وصف خارجى فلا يلزم ما قالوه ويمكن ان يقال
فى بيان ان الاعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلها دائم
الفيض ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفعل لاجل عدم شرط او حصول مانع والاول
ههنا باطل لان كل ما كان اعم الامور كان ما عداه اخص منه والاعم لا يكون مشروطا
بالاخص والثانى باطل لان صور الامور الخاصة قد تكون متعاندة وهى بأسرها لا تعاند
صورة ما يعمها ولكن كل ما يعاند العام فهو يعاند الخاص فاذن كلما كان الشئ اعم كان المنافى
له والشرط فيه اقل ومتى كان المنافى اقل كان وجوده اولى بالوقوع على ما بيناه ولما كان
الوجود اعم الامور وهو لازم للماهيات على ما سبطهر كان انتقاش النفس به اكثر من انتقاشها
بغيره ولا معنى لكون الشئ اول الاوايل فى التصورات الا ذلك واعلم ان الخصم له فى هذه
المسئلة مقامان احدهما ان نقول ماهية الوجود غير متصورة والثانى ان نقول ماهية
الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولى بل مكتسب اما المقام الاول
فلان نقرر ذلك من وجوه اربعة اولها لو كان الوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة
البارى تعالى معلومة لكل العالمين كاذب باتفاق الحكما والبراهين المذكورة فى موضعه
فالمقدم كاذب وبيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة
واحدة فى حق الواجب والممكن وثبت ان حقيقة واجب الوجود هو الوجود المجرد عن سائر
القيود وانه لا يجوز ان يكون له ماهية سوى الوجود تتقوم بالوجود او تعرض له الوجود
فاذا كانت حقيقة واجب الوجود هى نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت حقيقة
الوجود متصورة لكانت حقيقة البارى تعالى لا محالة متصورة وثانيها ان تصور الشئ انما
يكون بارتسام صورة مساوية للمتصور فى المتصور فلو تصورنا حقيقة الوجود لارتسمت
صورة مساوية لماهية الوجود فنا ولا شك ان الذى نتصور فيه الوجود موجود فيلزم

بيان ان الخصم

ان يجتمع فيه من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثلين وهو محال ثم اذا تصورنا الوجود وتصورنا بعد ذلك سوادا ووجودا لزم اجتماع الوجودين مع اخرى وذلك محال وثالثها ان الوجود على ما ستتلو هو بسيط والبسيط غنى عن معقول الحقيقة ورابعها ان الوجود لا يعرف بالحقيقة الا اذا عرف بمتن عن غيره والمعنى بتميز الشئ عن غيره انه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب مخصوص والسلب المخصوص يتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لما بينا ان المطلق جزء من المقيد والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فاذن العلم بالوجود يتوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله بل العدم انما يتعقل اذا اضيف الى الوجود فحينئذ يتوقف تعقل كل واحد من الوجود والعدم على تعقل الاخر فيكون دورا وذلك ممنوع من تعقل حقيقة كل واحد منهما المقام الثاني ان نقع المساعدة على ان تصور الوجود حاصل ونقع المنازعة في ان تصوره اولى ولهم ان يذكروا شكوكا في ذلك اولها ان الوجود صفة غنى مستقلة بالمعقولية وما كان كذلك كان في معقوليته تبعا للغير فاذن معقولية الوجود تبع لمعقولية معروضاته التي هي الماهيات التي هي غنى اولية التصور والوجود التابع تصوره لتصورها اولى ان لا يكون اولى التصور وثانيها لو كان الوجود اولى التصور لكان كونه مشتركا بين الموجودات وزائدا على ماهياتها اولى لما بيناه من كونه مشتركا وزائدا ان كان غير كونه وجودا فالالزام ظاهر وان كان لازما من لوازمه فالملزوم علة اللازم والعلم بالعلم علة للعلم بالمعلول فلنا نمنع من تصور ماهية الوجود العلم بوجود لازمه ومن العلم بذلك اللازم العلم بالملزوم الثاني وهلم جرا في جميع اللوازم بالغة ما بلغت وكون الوجود مشتركا وزائدا اذا كان من جملة لوازم ماهية الوجود سواء كان لازما قريبا او بعيدا فلنا نمنع من كون الوجود اولى التصور ان يكون العلم بهذين اللازمين اولى ولما لم يكن كذلك فالوجود ليس اولى التصور وبالثها ان قوما اشتغلوا بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود متصورة لهم تصورا اوليا لاستحال منهم طلب ما هو حاصل عندهم كما ان العلم بان الكل اعظم من الجزء لما كان حاصلا عندهم امتنع منهم طلب ذلك بالبرهان ورابعها ان الوجود الذهني لم يجز ان يكون مطابقا للوجود الخارجي لكن كل ما كان اشد حزونة فهو اولى بالحوجة به والوجود الخارجي يكون الاولى بالحضور في الذهن هو الامور الحزنية والوجود اعم الامور فهو اولى بان يكون حضوره في الذهن متاخرا عن حضور غيره فاذن لا يكون تصوره اوليا وخامسها انه لو كان تصوره اوليا لما اختلج في ذلك الى البرهان ولما وقع الخلاف في انه هل هو من قبيل الاوليات ام لا ولما وقع الخلاف فيه علمنا انه ليس باولي والجواب

شكوك الخصم في ان الوجود ليس اول التصور

فصل اول

الجوابات عنها

واما ما تمسكوا به اولا من ان الوجود مشترك وزائد على ماهياتها فقد مر ما فيه

واما ما تمسكوا به ثانيا من ان الوجود حقيقة غنية عن التصور فنقول ان عنيتم بالغنى عن التصور انه لا يمكن تصوره اصلا فهو ممنوع وان عنيتم به انه لا يمكن تصوره الا بتصور غيره فهو مسلم ولكن لا نسلم ان كل ما كان كذلك لم يكن تصوره اوليا فان الوجود وان كان كذلك فهو صالح لان يتصور اولا بالقياس الى سائر الاشياء وان لم يكن كذلك عند كل الناظرين

عما تمسكوا به ثانيا انا نسلم ان علم النفس بانه كفى في ادراكها لذواتها حضور ذواتها لذواتها من غير ان يحتاج فيه الى استحضار صورة مساوية لذواتها في ذواتها فكذلك ههنا يكفي في ادراكها لحقيقة الوجود حصول الوجود لذواتها ولا حاجة الى استحضار صورة اخرى من الوجود في ذواتها فاندفع الاشكال والجواب عما تمسكوا به ثالثا انا نسلم توقف العلم بالبسيط على ان يكون معقولا والجواب عما تمسكوا به رابعا انا لا نسلم ان تعقل حقائق الاشياء يتوقف على تعقل انها ليست غيرها وذلك ان العلم بان حقيقة ما ليست هي حقيقة اخرى علم بسلب امر عن امر والمعلوم فيه مجموع امور والعلم بالمجموع متاخر عن العلم بكل واحد من تلك الامور فثبت ان العلم بالوجود لا يمكن ان يكون متوقفا على العلم بانه ليس غيره بل الوجود من حيث انه وجود بلا شرط عدمي او وجودي له اعتبار مغاير لاعتبار الوجود مع شرط عدمي وهو سلب غيره عنه تعاند البسيط والمركب واذا كان الوجود بلا شرط مغايرا للوجود بشرط لا وثبت ان الوجود بلا شرط لا يتوقف تصوره على تصور العدم اندفع الاشكال وهذا ما يجاب عن القول بان الوجود بسيط فان الوجود وجود والبساطة والتركب عارضان له والجواب عما تمسكوا به اولا في المقام الثاني فهو ان يمنع كون تعقل الوجود تابعا للعقل شيء اخر ولا نسلم ما قلتم من قولنا الوجود اول الاوائل في التصورات الا الاصرار على هذا المنع لانا لو جعلنا تعقل غيره تبعا لتعقل غيره لكان تعقل ذلك الغير سابقا على تعقله فلا يكون تعقله اول الاوائل واما اذا لم ندع ذلك وقنعنا بمجرد ان تصوره اولى امكننا ان نسلم ذلك ثم اما ان نقول بان تعقل الوجود تابع لتعقل ماهية ما لا لتعقل ماهيته مخصوصة وتعقل ماهية ما انما هو اولى التصور ولكن ذلك بشكل من جهة ان كون ماهية ما انضم اليها العوارض الخ لا يستقل بالمعقولية فعود الاشكال بعينه فيه واما ان يقول بان تعقل الوجود يستدعي تعقل ماهيات مخصوصة ويدعي ان تصور بعض الماهيات المخصوصة ايضا اولى وهذا اقرب الى الصواب والجواب عما تمسكوا به ثالثا من وجهين احدهما ان كون الوجود مشتركا وزائدا وصفان اضافيان فليس لهما في الخارج وجود والا كانا تامين مشاركا للغير او لا مشاركا وعلى كل حال فمشاركة او لا مشاركة يكون زائدا عليه ويتسلسل واذا لم يكونا من الامور الموجودة في الخارج لم يكن الماهية مسقلة باقتضائهما فاندفع الاشكال وثانيهما ان نلتزم ان العلم يكون الوجود مشتركا بين الماهيات وزائدا عليها اولى وان الذي ندعيه في الموضعين من الكبرى هو محرى النسبيات والجواب عما تمسكوا به ثالثا ان اجدا لم

بعد ما لم يفعل لكان قاصدا الى الفعل والتالى محال كما سوغ بالمرتدة فالمقدم باطل
وقالوا لو كان فاعلا بعد ما لم يكن لكان عالما بالحدثات وبطلان التالى يدل على بطلان المقدم
وايضا العالم غير ممتنع ان يكون دائم الوجود وما لم يمتنع ان يكون دائم الوجود يجب
ان يكون دائم الوجود فالعالم يجب ان يكون دائم الوجود واما الصغرى فقد مضى تقريرها
واما الكبرى فهى الذى لا يمتنع ان يكون موجودا دائما لو كان جائز العدم لكان اما ان
يكون عدمه ممكنا دائما او لا يكون دائما فان لم يكن له امكان العدم دائما كان ذلك الامكان
مجدودا واذا بعدى ذلك الحد يجب فيه وجود ويمتنع عدمه مع ان الاحوال واحدة
وهذا محال فيقال انه ان كان ممكن العدم فهو ممكن العدم دائما وكل ما كان ممكنا فانه اذا فرض
موجودا امكن ان يعرض منه كذا واما المحال فلا يعرض البتة اذا فرض معدوما لكن فرض هذا
العدم يعرض منه محال وبيانه وهو انا نفرض لم احد طرفى الممكن وهو الوجود الدائم وحده وهو مع
ذلك يعوى على عدم الصفة دائما فلا يمتنع ان يقع ذلك الممكن فان استحال وقوعه لم يكن ذلك
ممكنا لكنه يستحيل مع فرض وجوده دائما عدمه دائما والا لكان الشئ فى زمان غير متناه معدوما
وموجودا معا وهو محال نعم يمكن فرض عدمه بعد وجوده ولكن ذلك العدم غير دائم بل هو عدم
متجدد واذا كان هذا محالا فالوضع ليس بكذب غير محال بل هو محال فالحكم على ما لا يمتنع وجوده
دائما بانه جائز العدم محال فاذن وجوده واجب وهو المطلوب فهذا ما فى هذا الباب
بعد الاحالة على المواضع المذكورة وعمدة المنكرين لذلك انكار حوادث لا اول لها وقد مضى
القول فيه فى باب الزمان فلا نطول بذكر تطويلاتهم الخارجة عن المقصود

الفصل الخامس
فى القضاء والقدر

اعلم ان افعال العباد امور ممكنة الوجود والممكن لا يترجح وجوده
على عدمه الا بسبب ولذلك السبب ما لم يصر موجبا لذلك الفعل استحال ان يصدر عنه ذلك
الفعل لانه ان لم يكن صدور الفعل عن ذلك السبب واجبا فلا خلو اما ان يكون نسبة
الفعل الى ذلك السبب كنسبة عدمه اليه واما ان يكون نسبة الفعل اليه ارجح من نسبة
عدمه اليه فان كان الاول لم يترجح به وجود الفعل والا فقد ترجح احد طرفى الممكن على
الاخر لا بسبب وهو محال واما ان كانت نسبة الفعل الى ذلك السبب ارجح من نسبة
عدمه اليه فنقول ان عدم الفعل كان مساويا لوجوده قبل ذلك وعند ذلك المساواة
كان وقوع العدم محالا فالآن حين ما صار طرف العدم مرجوحا مغلوبا كان امتناع الوقوع
اولى واذا ثبت ان طرف العدم عند حضور ذلك السبب ممتنع الوقوع كان طرف الوجود
واجب الوقوع عند حضور السبب فثبت ان افعال العباد متى وجدت اسبابها وجب

ومتى فقدت اسبابها امتنع وجودها فنقول اسباب افعال العباد اما ان تكون ايضا
افعالا للعباد او لا تكون والاول يقتضى التسلسل وهو محال والثانى يقتضى انتهاء افعالهم
الى واجب الوجود اما بواسطة او بغير واسطة وانتهاء كل واحد من تلك المتوسطات الى
سببه فاذن افعال العباد منتهية فى سلسلة الحاجة الى ذات واجب الوجود فثبت بهذا
ان افعال العباد بقضاء الله عز وجل وقدره وان الانسان مضطر فى اختياره وان ليس
فى الوجود الا الجبر فان قيل انى اجد من نفسى انى ان شئت ان افعل افعل وان شئت ان
لا افعل لا افعل فاذن فعلى وتركى متعلق باختيارى لا باختيار غيرى فنقول هب
انك تجد من نفسك انك لم اردت الفعل فعلت وان اردت الترك تركت فهل تجد من
نفسك لم ارادتك لا شئ موقوفة على ارادتك حتى انك متى اردت الارادة حصلت ومتى
لم ترد ها لم تحصل ولا شك انه ليس الامر كذلك اذ لو كانت ارادتى للا شئ موقوفة على ارادة
اخرى لكانت الارادة الثانية موقوفة على ارادة ثالثة ولزم التسلسل بل حصول الارادة
فيك غير متوقف على ارادتك وحصول الفعل مع ارادتك بعد حصول تلك الارادة الجازمة لا يتوقف
ايضا على ارادتك فلا الارادة بكسبك ولا ترتب الفعل على الارادة بكسبك بل الكل بقدر الله واعلم انك متى
حققت علمت ان النكتة فى مسئلة القدم والحدوث ومسئلة الجبر والقدر شئ واحد وهو ان
الشئ متى كان فاعليته فى درجة الجواز استحال ان يصدر منه الفعل الا بسبب اخر فهذه
المقدمة هى العمدة فى المسئلتين ثم ان فاعلية البارى لما استحال ان تكون وجوبا بسبب
منفصل وجب ان تكون وجوبا لذاته ومتى كانت فاعليته لذاته وجب دوام الفعل واما
فاعلية العبد فلما استحال ان تكون وجوبا لذات العبد لعدم دوام ذاته ولعدم دوام
فاعليته لاجرم وجب استنادها الى ذات الله تعالى وحينئذ يكون فعل العبد بقضاء الله
وقدره فان قيل فاذا كان الكل بقدر فما الفائدة فى الامر والنهى والثواب والعقاب
وايضا اذا كان الكل بقضاء الله وقدره كان الفعل الذى اقتضى القضاء وجوده واجبا
والفعل الذى اقتضى القضاء عدمه ممتنعا ومعلوم ان القدرة لا تتعلق بالواجب والممتنع فكان
يجب ان لا تكون الحيوان قادرا على الفعل والترك لكنا نعلم بديهة العقل كونه قادرا
على الافعال فبطل ما ذكرتموه والجواب اما الامر والنهى فوقوعهما ايضا من القضاء
والقدر واما الثواب والعقاب فهما من لوازم الافعال الواقعة بالقضاء فان الاغذية
المرة كما انها اسباب الامراض الجسمانية كذلك العقائد الفاسدة والاعمال الباطلة
اسباب الامراض النفسانية وكذلك القول فى جانب الثواب واما حدث القدرة فوجوب

الفعل لا يمنع كونه مقدورًا لان وجوب الفعل معلول وجوب القدرة والمعلول لا ينافي العلة بل الفعل متى كان وجوبه لا لاجل القدرة فحينئذ يستحيل ان يكون مقدورًا بالقدرة والذي يدل على صحة ما ذكرنا ان اصحاب هذا القول يقولون انه يحسن على الله تعالى اعطاء الثواب والعوض في الاخرة والاخلال بالواجب يدل اما على الجهل او على الحاجة وهما محالان على الله تعالى والمؤدي الى المحال فيستحيل من الله تعالى عقلا ان لا يعطي الثواب والعوض واذا استحال منه عدم الاعطاء كان وجود الاعطاء قادحا في صدور هذا الفعل عنه واجب مع انه مقدور له فعلم ان كون الفعل واجبا لا ينافي كونه مقدورًا

الفصل السادس في كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

وقبل الخوض فيه لابد من تقديم مقدمتين المقدمة الاولى الامور التي يقال لها انها شر اما ان يكون امورًا عدمية او امورًا وجودية فان كانت امورًا عدمية فهي على اقسام ثلثة لانها اما ان يكون عدمًا لامور ضرورية للشيء في وجوده مثل عدم الحسوة واما ان يكون عدمًا لامور نافعة قريبة من الضرورة وان لم تكن ضرورية مثل العمى واما ان يكون عدمًا لا للامر الضروري ولا للامر القريب من الضرورة بل للامر الذي يكون كالفضل مثل عدم العلم بالفلسفة والهندسة واما الامور الوجودية التي يقال انها شرور فهي كالجزئية المفرقة لاتصال العضو واعلم ان الشر بالذات من عدم ضروريات الشيء وعدم منافعه مثل عدم الحسوة وعدم البصر فان الموت والعمى لاحقهما الا انهما عدم الحسوة وعدم البصر وهما من حيث هما كذلك شران فاذن ليس لهما اعتبار اخر في جسمه يكونان شرورًا واما عدم الفضائل المستغنى عنها مثل عدم العلم بالفلسفة فظاهر ان ذلك ليس بشر واما الامور الوجودية فانها ليست شرورًا بالذات بل بالعرض من حيث انها تتضمن عدم امور ضرورية او منافعة ويدل عليه انا لا نحكم شرًا من الافعال التي يقال لها شر الا وهو كمال بالنسبة الى الفاعل واما بالقياس الى شيء اخر فالظلم مثلا مصدر عن قوة ظلامة للغلبة وهي القوة الغضبية والغلبة هي كمالها وفائدة خلقتها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لانها ان ضعفت عنه فهو بالقياس اليها شر لها انما هي شر للمظلوم لفوات المال عنه او للنفس الناطقة فان كمالها الاستيلاء على هذه القوة فيعد قوى القوة الغضبية بفوت النفس ذلك الاستيلاء فلا جرم كان شرًا لها وكذلك النار اذا احرقت فان الاحراق كمالها ولكنها شر بالقياس الى من زالت سلامته بسببها وكذلك القتل وهو استعمال الالة القطاعة في قطع رقبة الانسان فان كون الانسان قوتا على استعمال الالة ليس شرًا له بل هو خير وكذلك كون الالة قطاعة لها خير لها وكذلك كون الرقبة قابلة للانقطاع كل ذلك

خيرات

خيرات ولكنه اعني القتل شر من حيث انه متضمن لزوال الحسوة فقد بان ذكرنا ان الامور الوجودية ليست شرورًا بالذات بل بالعرض المقدمة الثانية ان الاشياء اما ان يكون مادية او لا يكون فان لم يكن مادية لم يكن فيها ما بالقوة فلا يكون فيها شر اصلا وان كانت مادية كانت في معرض الشر وعروض الشر لها اما ان يكون في ابتدا تكونها او بعد تكونها اما الاول فهو ان يكون المادة التي تتكون منها انسان او فرس بعرض لها من الاسباب ما يجعلها رديئة المزاج رديئة الشكل الخلقة فيراه مزاج ذلك الشخص ورداءة خلقته ليس لان الفاعل صرم بل لان المنفعل لم يقبل ذلك واما الثاني وهو ان يعرض الشر للشيء بطريق طاري عليه بعد تكونه فذلك الطاري اما شيء يمنع المكمل من الاكمال مثل تراكم السحب واطلال الحمال الشاهقة اذا صار ما يعارض تاثير الشمس في الثمار والنبات واما شيء مفسد مضاد مثل البرد الذي يصل الى النبات فيفسد بسبب ذلك استعداد للنشو والنمو واذا عرفت ذلك فنقول قد بينا ان الشر بالحقيقة اما عدم ضروريات الشيء واما عدم منافعه فنقول الموجود اما ان يكون خيرًا من كل الوجوه او شرًا من كل الوجوه او خيرًا من وجه وشرًا من وجه وهذا على ثلثة اقسام فانه اما ان يكون خيره غالبًا على شره او يكون شره غالبًا على خيره او يتساوى خيره وشره فهذه اقسام خمسة اما الذي يكون خيرًا محضًا من كل الوجوه فهو موجود واما الذي يكون كذلك لذاته فهو الله تعالى واما الذي يكون لغيره فهو العقول والافلاك لان هذه الامور ما فاتها شيء من ضروريات ذواتها ولا من كمالاتها واما الذي كله شر او الغالب شر او المساوي فهو عدمي موجود لان كلا منا في الشر معنى عدم الضروريات والمنافع لا معنى عدم الكمالات الزايدة واذا عدمنا بالشر ذلك فلا شك ان ذلك مغلوب والخير غالب لان الامراض وان كثرت الا ان الصحة اكثر منها والجروح والقروح والخسف وان كان قد يكثر الا ان السلامة منها اكثر واما الذي يكون خيره غالبًا على شره فالاول فيه ان يكون موجودًا لوجهين الاول انه ان لم يوجد فلا بد وان يفوت الخير الغالب وفوات الخير الغالب شر غالب فاذن في عدمه يكون الشر اغلب من الخير وفي وجوده يكون الخير اغلب من الشر فيكون الاولى وجوده هذا القسم مثاله ان النار في وجودها منافع كثيرة وايضا مفاسد كثيرة مثل احراق الحيوانات ولكنا اذا قابلنا مصالحها بمفاسدها كانت مصالحها اكثر كثيرًا من مفاسدها ولو لم توجد لفاتت تلك المصالح وكانت مفاسد عدمها اكثر من مصالحها فلا جرم وجب ايجادها وخلقتها الثاني وهو الذي يكون خيره ممزوجًا بالشر ليس الا الامور التي يحسن كون القسم

ولا يمكن انها معلولات العلل العالية فلو لم توجد هذا القسم لكان يلزم من عدمها عدم عللها الموجبة لها وهي خيرات محضة فيلزم من عدمها عدم الخيرات المحضة وذلك شر محض فاذن لا بد من وجود هذا القسم فان الله تعالى لم يخلق الخلق وهذا هو الاشاعرية عن كل الشرور فنقول لانه لو جعلها كذلك لكان هذا هو القسم الاول وذلك مما قد فرغ عنه ونقع العقل قسم آخر وهو الذي يكون خيرا غالبا على شر وقد بينا ان الاولى هذا القسم ان يكون موجودا وهذا الجواب لا يحسن لان لقائل ان يقول ان جميع هذه الخيرات والشرور انما توجد باختيار الله تعالى وارادته مثلا الاجر والحاصل عقب النار ليس موجبا عن النار بل الله تعالى اختار خلق عقب مماسة النار واذا كان حصول الاجر او عقب مماسة النار باختيار الله تعالى وارادته وكان يمكنه ان يختار خلق الاجر او عند ما يكون خيرا ولاختار خلقه عند ما يكون شرا والاخلاص عن هذه المطالبة الانسان كونه سبحانه وتعالى فاعلا بالذات لا بالقصد والاختيار ويرجع حاصل هذا الكلام في هذه المسالة الى مسالة القدم والحدوث وبالله التوفيق

الباب الرابع في النبوات وتوابعها

وفيه فصول

الاول في انه لا بد من النبي ان من المعلوم ان الانسان يفارق سائر الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده بل لا بد من ان يكون معه اناس آخرون ليعين كل واحد منهم صاحبه على بعض مهماته مثلا ذلك يحتاج هذا وهذا يحتاج لذلك واخر سيزرع لهما حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا فلهذا السبب صار الانسان مدنيا بالطبع حتى ان المداة الغير المتمدنين لا تشبه اخلاقهم اخلاق الناس الكاملين واذا كان كذلك فالاشخاص الانسانية لا بد لها من اجتماع ولا بد وان يجري بينهم معاملات ولا بد من شرائط ليلا يظلم بعضهم بعضا ولا بد لتلك الشرائط من واضع يضعها ومقرر يقررها وذلك الواضع لا بد وان يكون بحيث يشافه الناس ويرشدهم الى الشريعة فيكون ذلك الشارع لا محالة انسانا وهو لا بد وان يكون مخصوصا بمعجزات وخوارق عادات الناس لينقاد له الناس وخواص النبي كما ذكرنا ثلاثة احدها قوة العاقلة وهو ان يكون كثير المقدمات سريع الانتقال منها الى المطالب من غير غلط وخطا في قوله فيها وثانيها في قوة المتخيلة وهو ان يرى في حالة اليقظة ملائكة الله ويسمع كلام الله تعالى ويكون مخبرا عن المغيبات الكائنة والماضية والمستقبلة وثالثها ان يكون نفسه متصرفة في مادة هذا العالم فتقلب العصا ثعبانا والماء دما وتبرئ الاكمه والابرص الى غير ذلك من المعجزات واذا عرفت انه لا بد من وجود مثل هذا الشخص الذي هو سبب نظام العالم فنقول ان العناية الالهية

لما لم تهمل المنافع الحقيرة مثل تنعيم الاخمص وانبات الشعر على الاهداب والحاجبين فكيف تهمل وجود هذا الشخص الذي هو سبب نظام العالم وهذا ما نقوله في اثبات النبوة واما ان النبي كيف يشغل بدعوة الخلق وكيف يتفرغ ان يسن الشرائع فذلك يتعلق بالسياسات واما بيان باقي العبادات والطاعات في تزكية النفس وتفصيل القول فيها فذلك يتعلق بعلم الاخلاق ولو اخر الله في الاجل عمرنا حتى نجرد هذين العلمين كما اخترنا ونضمهما الى هذا الكتاب واما الآن لما وفقنا الله تعالى لجمع هذه المسائل الطبيعية والالهية على هذا الترتيب والتهذيب الذي لم يسبقنا اليها احد فلنختم الكتاب

حامدين لله تعالى ومصلين على نبيه خير الخلق محمد وآله الطاهرين

وقع الفراغ من تحريره يوم الجمعة وقت الصلوة
ثامن عشر من رجب سنة احدى وثمانين
وستمائة على يدي الفقير عبد القهار
ابي بكر عبد القهار المعروف
بالسيف الافشيخي في المدرسة
الحاتونية الجوانية
بدمشق حرسها الله
تعالى من جميع
الآفات

نهاية المخطوطة